

ملف المناصرة

منصور المحارب

Mansoor Al-Muhareb

خارج الاحتجاز الكويت

منصور المحارب مدوّن كويتي يعيش في المنفى في لندن، وصدرت بحقه أحكام بالسجن في قضيتين بسبب تدويناته على منصة إكس. وقد سحبت الكويت جنسيته بموجب المرسوم الأميري رقم 121 لسنة 2026 في 28 يوليو/تموز 2026.

01
القضية في دقيقة

منصور المحارب مدوّن كويتي يعيش في المنفى في لندن، وصدرت بحقه أحكام بالسجن في قضيتين بسبب تدويناته على منصة إكس. وقد سحبت الكويت جنسيته بموجب المرسوم الأميري رقم 121 لسنة 2026 في 28 يوليو/تموز 2026.

الحالة **خارج الاحتجاز**	الدولة **الكويت**
الحكم السجن سنتين مع الشغل غيابياً (محكمة الجنايات، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2024)؛ والسجن ثلاث سنوات مع الشغل وغرامة 3000 دينار كويتي (محكمة الاستئناف، مايو/أيار 2025، وأيدتها محكمة التمييز في يوليو/تموز 2025)	
التهم الطعن في صلاحيات الأمير (قضية أمن دولة بسبب تدوينة عن حل مجلس الأمة) جرائم تتعلق بتدوينات تنتقد وزير الداخلية فهد اليوسف	

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 إسقاط كل التهم الموجهة إلى منصور المحارب بسبب الممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

02 وقف الملاحقة القضائية لمنصور المحارب وضمان محاكمة عادلة في الأثناء.

03 ضمان عدم تعرّض منصور المحارب للقبض أو المنع من السفر أو أي انتقام بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02

مسار القضية

أكتوبر/تشرين الأول 2024

توجيه اتهام

جهاز أمن الدولة يوجه إليه اتهاماً بسبب تدوينة عن حل البرلمان

بعد ثلاثة أيام من نشره تدوينة وصف فيها حل مجلس الأمة في مايو/أيار 2024 بأنه غير دستوري، حرّك جهاز أمن الدولة قضية ضده بتهمة الطعن في صلاحيات الأمير.

27 أكتوبر/تشرين الأول 2024

حكم غيابي

الحكم عليه غيابياً بالسجن سنتين مع الشغل والنفاذ

أصدرت محكمة الجنايات حكماً غيابياً بسجنه سنتين مع الشغل في قضية أمن دولة بتهمة الطعن في صلاحيات الأمير. وكان يقيم في المملكة المتحدة.

فبراير/شباط 2025

حكم

إلزامه بدفع تعويض بسبب تدوينات عن وزير الداخلية

في قضية ثانية تتعلق بتدوينات تنتقد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فهد اليوسف، ألزمته محكمة الجنايات بدفع تعويض قدره 2000 دينار كويتي.

مايو/أيار 2025

الطعن: تشديد العقوبة

محكمة الاستئناف ترفع العقوبة إلى ثلاث سنوات

رفعت محكمة الاستئناف العقوبة في القضية الثانية إلى السجن ثلاث سنوات مع الشغل وغرامة قدرها 3000 دينار كويتي.

يوليو/تموز 2025

حكم بات

محكمة التمييز تؤيد حكم السجن ثلاث سنوات

أيدت محكمة التمييز حكم الاستئناف، فأصبح حكم السجن ثلاث سنوات في القضية الثانية نهائياً.

10 يونيو/حزيران 2026

فعل آخر

السلطات تستولي على شريحة هاتفه الكويتية وتسيطر على حساباته

استولت السلطات على شريحة الهاتف الكويتية المرتبطة بحساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، وغيّرت بيانات الدخول، وحذفت حسابه على سناب شات، وسيطرت على حسابه على منصة إكس الذي يتابعه أكثر من 100 ألف شخص.

25 يونيو/حزيران 2026

فعل آخر

جهاز أمن الدولة يبلّغ عن حسابه الثاني بدعوى انتحال الشخصية

استخدم جهاز أمن الدولة الحساب الذي استولى عليه لتقديم شكوى إلى منصة إكس بدعوى أن حسابه الثاني ينتحل شخصيته.

28 يوليو/تموز 2026

إسقاط الجنسية

سحب جنسيته الكويتية بموجب المرسوم الأميري رقم 121 لسنة 2026

سحب المرسوم الأميري رقم 121 لسنة 2026 جنسية ستة أشخاص، منهم منصور المحارب والصحفي المستقل المقيم في المنفى عبدالله الصالح. وقال للجنة حماية الصحفيين إن الإجراء انتقامي يهدف إلى جعلهم عبرة، وإنه يمتد إلى أسرهم.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: يعيش منصور المحارب في المنفى في لندن. وقد سحبت الكويت جنسيته في 28 يوليو/تموز 2026، وصدر بحقه حكمان بالسجن أثناء وجوده في الخارج، أحدهما نهائي.

الخلفية والعمل

منصور المحارب مدوّن وناشط كويتي على الإنترنت. ويصفه مركز الخليج لحقوق الإنسان بأنه يستخدم حسابه على منصة إكس، الذي يتابعه أكثر من 100 ألف شخص، للتعليق على الشأن اليومي، ومنه تعامل السلطات مع ناشطي المجتمع المدني والمدونين، ولانتقاد السياسات الحكومية. وبعد حل مجلس الأمة في مايو/أيار 2024 وصف الحل علناً بأنه غير دستوري، وتساءل عن السند القانوني لتعليق مواد من الدستور دون إعلان حالة الطوارئ.

يقيم حالياً في المملكة المتحدة. ويفيد المركز بأنه غادر الكويت بعد أن تلقى رسائل، نصية أو عبر وسطاء، مرتبطة بالنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فهد اليوسف، تحذره من مواصلة الكتابة على الإنترنت وإلا فالسجن.

القضية

بعد ثلاثة أيام من تدوينته عن حل المجلس حرّك جهاز أمن الدولة قضية ضده. وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول 2024 أصدرت محكمة الجنايات حكماً غيابياً بسجنه سنتين مع الشغل في قضية أمن دولة بتهمة الطعن في صلاحيات الأمير. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 كتب أن مصير أبناء الكويت المخلصين «إما السجن أو التهجير».

تتعلق القضية الثانية بتدوينات تنتقد فهد اليوسف. ففي فبراير/شباط 2025 ألزمته محكمة الجنايات بدفع تعويض قدره 2000 دينار كويتي. وفي مايو/أيار 2025 رفعت محكمة الاستئناف العقوبة إلى السجن ثلاث سنوات مع الشغل وغرامة قدرها 3000 دينار، وفي يوليو/تموز 2025 أيدت محكمة التمييز هذا الحكم.

إجراءات بحقه في المنفى

في 10 يونيو/حزيران 2026 استولت السلطات على شريحة الهاتف الكويتية المرتبطة بحساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، وغيّرت بيانات الدخول، وحذفت حسابه على سناب شات، وسيطرت على حسابه على منصة إكس. وفي 25 يونيو/حزيران 2026 استخدم جهاز أمن الدولة الحساب المستولى عليه لتقديم شكوى إلى منصة إكس بدعوى أن حسابه الثاني ينتحل شخصيته.

في 28 يوليو/تموز 2026 سحب المرسوم الأميري رقم 121 لسنة 2026 جنسية ستة أشخاص، منهم منصور المحارب والصحفي المستقل المقيم في المنفى عبدالله الصالح ولولوة الحسينان وعبدالعزيز الفضلي والأكاديمي والناشط على الإنترنت محمد المطر. ووضع المركز هذا المرسوم في سياق أوسع لاستخدام سحب الجنسية ضد المنتقدين. وتناولت لجنة حماية الصحفيين المرسوم في تقرير صدر في أغسطس/آب 2026 تناول أيضاً سحب جنسية الصحفي أحمد شهاب الدين في 29 أبريل/نيسان 2026. وقال المحارب للجنة إن الإجراء انتقام «قاسٍ» يهدف إلى جعل المنتقدين في المنفى عبرة، وإنه يمتد إلى أسرهم.

صدر المرسوم في سياق أوسع لاستخدام قانون الجنسية في الكويت. فقد أفادت منظمة العفو الدولية في مراجعتها لعام 2025 بأن السلطات سحبت جنسية عشرات الآلاف من الأشخاص بتطبيق تعديلات قانون الجنسية بأثر رجعي، وأغلبهم نساء اكتسبن الجنسية بالزواج. وأفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن القرار المتعلق بالمحارب صدر في الساعة الثامنة مساء 28 يوليو/تموز 2026، وبأنه يقيم في لندن قرب السفارة الكويتية.

ردود الفعل الدولية

دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى إلغاء الحكم الغيابي وإسقاط جميع التهم، وحث المملكة المتحدة على توفير الحماية الكاملة له ومنحه اللجوء السياسي. وأدرجت لجنة حماية الصحفيين قضيته في تقاريرها عن استخدام الكويت سحب الجنسية ضد الصحفيين والمعلقين في المنفى.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/mansoor-al-muhareb/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org